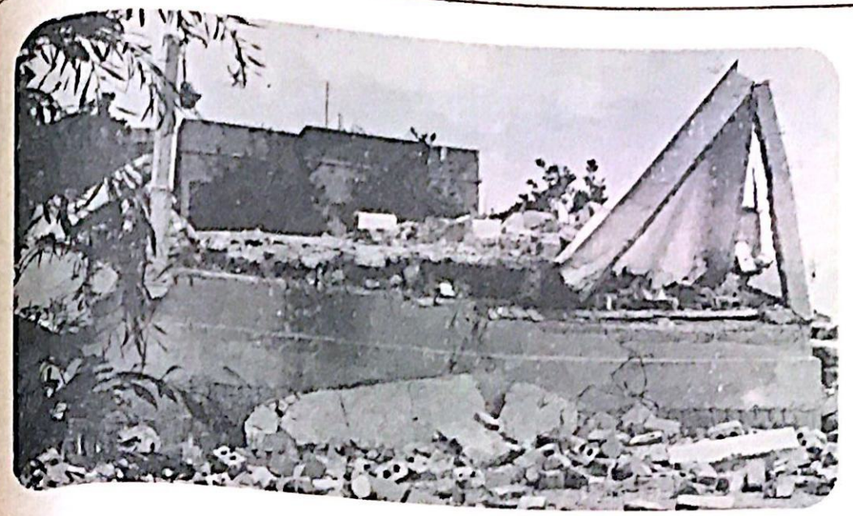

الوضع السياسي اللبناني في الظروف الحالية

لبنان لا يزال ، حتى الآن ، في موقع المتفرج كما فعل في حرب ١٩٦٧ والحروب العربية ـ الاسرائيلية السابقة على امتداد ربع قرن ، وذلك بحجة ضعف امكاناته وصغر حجمه وقلة اسلحته وجنوده بالاضافة الى حجة عدم اعتداء اسرائيل على الجنوب في هذه المعركة وبقيه المعارك القومية السابقة .

الطبقة الحاكمة وشعارات التخاذل

وتعطي الطبقة الحاكمة في لبنان تخاذلها وحيادها الوطنية ، بشعارات واهية عن دورها الاعلامي والدبلوماسي في العالم العربي ، ومساعدتها الطيبة للشقيقات العربيات بالاضافة الى الاسطوانه العادية التي تكرر نفسها هذه المدة على لسان السلطة من حدد بواسطة رئيس الحكومة الوزارة ووزير الاعلام وغيرهما عن «دعم لبنان للاخوان العرب ووضع امكاناته تحت تصرفهم ». هذا بالاضافة الى ادعاء السلطة عن اصابتها بالحرب ونتائج المعركة واستعدادها المتواصل للرد على اي اعتداء « بقوة وعنف » كما جاء في بيان مجلس الوزراء .

وبناي تصريح وزير الدفاع الاسناد نصري المعلوف لتكشف نوايا السلطة « الحسنة » اتجاه العرب والمقاومة الفلسطينية والحرب الدائرة بين اسرائيل من جهة ومصر وسورية من جهة اخرى ، ولتحدد دون ان يترك مجال للتاويل دور لبنان في المعركة والوظيفة الموكولة للسلطة القائمة اتجاه تطورات الوضع الراهن .

وخلاصة تصريح وزير الدفاع ، هي :

اولا :

انه يعتبر بان هناك « اتفاقية » ما بين لبنان واسرائيل تضمن حدوده وعدم الاعتداء عليه ويعني بها « اتفاقية الهدنة سنة ١٩٤٩ ».

ثانيا :

يؤكد على عدم وجود اتفاقية ما بين لبنان والدول العربية او وجود اي خطة مشتركة ضمن اطار جامعة الدول العربية او اي دور محدد للبنان وضعه مجلس الدفاع العربي المشترك الذي عقد مؤتمره الاخير في القاهرة، وانكر وجود مقرة في الاجتماع المذكور ينص على اشتراك لبنان في المعركة باي شكل من الاشكال .

ثالثا :

يذكر سيادة لبنان وحرصه وحرصه على الدفاع عن ارضه ، ووجوب انذار مبطن للمقاومة الفلسطينية طالبا منها عدم خرق اتفاقية ومجلس الدفاع العربي المشترك التي تقضي بالتوجه إلى خط النار (سورية او مصر) وعدم الانطلاق من الجنوب خوفا من توريط السلطة في عملية صدام مع اسرائيل .

نريد ان نسأل وزير الدفاع ، عن الضمانة التي تمنع اسرائيل من خرق «اتفاقية الهدنة» واجتياح الحدود واحتلال الجنوب . وهل مشكلة الضمانات مرهونة بمدى امكانية التزام السلطة بالاتفاقيات والمحافظة عليها . واذا كان بمقدور لبنان المحافظة على هكذا اتفاقيات مرفوضه اصلا ، فما هي الضمانة الاكيدة لعدم خرق اسرائيل للاتفاقية المعهودة ؟ وما هي المؤهلات التي يتمتع بها لبنان ، عسكريا وشعبيا وسياسيا ، لمواجهة اي احتلال او اجتياح لقرى الجنوب ... وايضا ، اليس من « العيب » القول بان هناك اتفاقية هدنة مع اسرائيل وليس هنالك اتفاقية دفاع مشترك مع الدول العربية ؟ وهل الاتفاق المطلوب هو مع اسرائيل ام مع الدول العربية، وخاصة في المرحلة المصيرية الراهنة ؟ وهل ان اشراك لبنان في المعركة ـ دفاعا او هجوما ـ يتطلب شرط اساسي وهو وجود فقرة تنص على ضرورة اشتراك لبنان في هكذا معركة مهمة في تاريخنا العربي وخاصة ان السلطة تقدم نفسها وكان المعركة معركتها ؟! وهل هنالك نصوص واتفاقيات مع الدول العربية ام ان المشكلة كامنة في السلطة القائمة في لبنان؟..

وسال الاستاذ وزير الدفاع ، مرة ثانية وثالثة ، حول المعنى الفعلي والمقصود من سيادة لبنان ! هل السيادة تتناول الاراضي اللبنانية فقط ؟ وما هو موقف السلطة من سماء لبنان ومياهه ؟ هل ان السيادة تتوقف على مدى اختراق اسرائيل مجال الاراضي اللبنانية فحسب ، وتزول السيادة عندما ينطلق الامر باختراق الطائرات الاسرائيلية « جدار الصوت » وعندما تمخر الطرادات الاسرائيلية « عباب الموج » ؟!

وسؤال اخر ـ ولو من باب الاتزعاج لا الاستفهام ـ ما هو القصد من التلويح والتلميح على المعارك الجارية الان بين المقاومة وقوات العدو الصهيوني في الجنوب وبالتحديد في العرقوب وجبل الشيخ ؟ وما هو المقصود من « الانذار » المبطن للمقاومة الفلسطينية المتواجدة الان على خط النار وفي مثل تلك الظروف وهذه المرحلة بالذات ؟...

ان هذه التساؤلات الموجهة لوزير الدفاع ليست من قبيل توضيح موقف السلطة تجاه الاحداث الحاصلة . لان موقف السلطة واضح ونصوص واتفاقيات مع الدول العربية ام ان المشكلة كامنة في السلطة القائمة في لبنان؟..

لا انها مجرد تحديد بعض النقاط لكشف طبيعة الطبقه الحاكمه في لبنان وخياناتها الوطنية التي عبرت عن نفسها في عدة مناسبات ومجالات .

ولا شك بان موقف صاحب معمل فندور من المعركة المصرية الحاصلة هو افضل تمثيل لطبيعة السلطة الطبقية والقوى الاجتماعية المالكة للمرافق الاقتصادية في البلاد. وفندور « الصناعي الوطني » كما تسميه السلطة لا يختلف كثيرا في مواقفه الطبقية عن مواقف الرأسمالية التجارية ـ المصرفية .

فاولاد فندور الذين قتلوا عاملين وشردوا ٦٠ عائلة ، لا يتورعون في زمن الحرب الوطنية ضد الامبريالية والعدو الصهيوني من استغلال ظروف الحرب لزيادة ارباحهم بزيادة اسعار منتوجاتهم . ولا يتورعون ايضا عن طرد مجموعة من اللجان الوطنية التي تقوم بجمع التبرعات لدعم المجهود الحربي وتهديدهم باستدعاء الشرطة اذا اصروا في المطالبة بدفع بعض الاموال لخدمة المعركة ولانقاذ عائلات الضحايا المدنين والمعسكريين . ولا يخجلون من مطالبة عمالهم بالتبرع بالدم للمجهود الحربي ، وهذا واجب العمال وليسوا بحاجة لمن يرشدهم اليه وخاصة امثال الفندور ، في الوقت الذي لا يتركوا فرصة تسنح لهم مجالا لزيادة امتصاص دماء العمال وسرقة كدحهم ونهبهم مع الرفض المطلق لاقطاع جزء من ارباحهم لمساندة المعركة الطويلة الامد ضد اسرائيل .

اسباب تخاذل السلطة في لبنان

والسؤال الان ، ما هو السبب الحقيقي لتهرب لبنان من مواجهة مسؤولياته ؟ وما هو العامل الرئيسي الذي يكمن وراء احجام السلطة عن التدخل في المعركة والقيام بواجبها الوطني ؟ وما هي الخلفيه الاساسيه التي تعرض على الطبقة الحاكمة مثل هذا الموقف ؟..

طبعا ، ليس بسبب ضعف امكانات الدولة وعدم قدرتها على مواجهة العدو الصهيوني بهكذا قوة عسكرية. وبهكذا استعدادات ضئيله .!! بل ان المسؤوليه الاساسية تقع على النظام نفسه ، اي على طبيعته الطبقيه، تكوينه الاجتماعي، مرتكزاته الاقتصادية ، وضعه السياسي والسلطة القائمة والطبقه الحاكمة التي تلخص نفسها بعنوان عريض : التخاذل الوطني امام العدو والقمع الطبقي ضد الجماهير .

هذه هي الاسباب الفعليه ، لاقدام السلطة على القيام بمغامرة عسكرية في ايار الدامي كبدتها ملايين الليرات من الخسائر دون فائدة ودون ان تحقق اي نصر سياسي ضد المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ، يقابلها احجام السلطة عن خوض المعركة الوطنية ضد العدو الصهيوني في اعتداءاته المتكررة التي توجها اخيرا في حرب ٦ تشرين الاول الجاري .

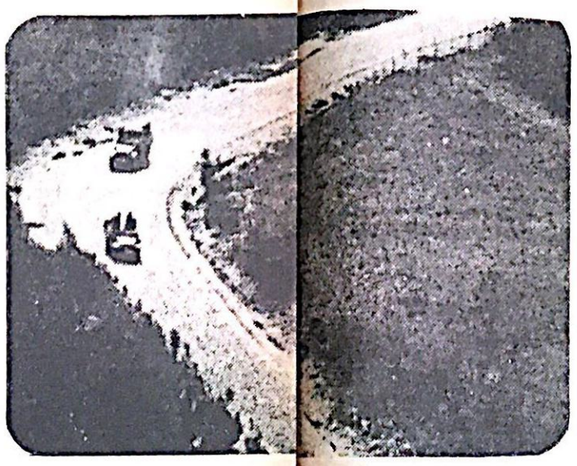

الحرب ووقف إطلاق النار
من وجهة نظر الجماهير اللبنانية

منذ ان صدر قرار مجلس الامن الثاني رقم ٣٣٨ في ٢٢ تشرين الاول ١٩٧٣ ، الذي جاء عقب معارك طاحنه بين القوات العربية من جهه والقوات الاسرائيلية من جهه اخرى ابتداء من يوم السادس من تشرين الاول الجاري اخذت تتساءل كافه الفئات الاجتماعية الوطنية والكادحة في لبنان عن مغزى هذا القرار ، وعن اسباب موافقه بعض الدول العربية على وقف اطلاق النار ؟! وخاصة ان القرار الجديد يعقب قرارا صادرا عن مجلس الامن رقم ٢٤٢ في تشرين الثاني ١٩٦٧ .

اول المفاجآت ، كان الذهول الذي اصاب الجماهير اللبنانيه والعربيه في الوقت الذي كانت الجماهير بهبها نفسها وتستعد لقبول حرب طاحنه الامد ضد العدو الصهيوني والامبريالي .

ثاني المفاجآت ، ان قرار وقف اطلاق النار جاء بسرعة فائقه وجاءت المواقفه عليه من قبل السادات بسرعه اكثر مما كانت تتصوره الجماهير اللبنانية .

ثالث المفاجآت ، ان قرار وقف اطلاق النار جاء بعد نصر عسكري جزئي استطاعت القوات العربية تحقيقه في مدة ١٧ يوم ضد الاعتداء الاسرائيلي الامبريالي .

رابع المفاجآت ، ان الموافقة على اطلاق النار لم تاتي بعد هزيمه عسكرية ساحقة كما حصل في ٥ حزيران مثلا . بل ان ميزان القوى العسكري لا يزال لصالح العرب ، اذ ان مصر لم تستعمل ثقلها الجوي والبري ، فهناك اكثر من ٦٥٠ طائرة وشبكة صواريخ ضخمة و ٨٠٠ الف مقاتل متمركزين على الضفة الغربية .

خامس المفاجآت ، ان وقف اطلاق النار ليس واقعيا ولا موضوعي وليس هناك اي حجه او عذر مقبول لوقف القتال واستمرار التقدم اذ ان اختراق اسرائيل للقطاع الشمالي في سوريه قد فشل وزال الخطر على سوريا منذ اليوم السابع للمعركة وقامت الجيوش العربيه السوريه بهجوم معاكس . وايضا اختراق اسرائيل للضفه الغربيه في منطقه الدفرسوار في مصر لا يعتبر كارثه عسكريه ، اذ لا تزال القوات المصريه باكثريتها الساحقه تتمركز في الضفه الغربيه كما ان هذا الاختراق لا يشكل خطرا عسكريا على المناطق الحساسه في الضفه الغربيه ولا يمنع في الوقت نفسه من استمرار القتال والتقدم في سيناء .

سادس المفاجآت ، ان وقف اطلاق النار لم يات بعد هزيمه سياسية للدول العربيه المقاتله او المحايده او المتعرجه ، بل العكس تماما . اذ ان الامه العربيه قد حققت انتصارات رائعه على الصعيد السياسي ان من جهه المعسكر الاشتراكي الصديق او من جهه ما يسمى بدول عدم الانحياز او من جهه الدول الافريقيه التي تسابق على قطع علاقاتها الدبلوماسيه مع اسرائيل .

سابع المفاجآت ، ان وقف اطلاق النار جاء بعد ان قررت معظم الدول العربيه المنتجه للنفط قطع تصديرها البترول الى الولايات المتحدة الامريكيه والدول الاجنبيه المعاديه لحركه التحرر العربي .

ثامن المفاجآت ، ان قرار مجلس الامن الثاني رقم ٣٣٨ جاء لكرس الصمود الصهيوني ـ الامريكي والغير الاسرائيلي لقرار رقم ٢٤٢ وليس الصمود العربي ـ السوفياتي ولا الغير المصري . اذ ان القرار الاخير تضمن المفاوضات المباشرة مع العدو الصهيوني تحت اشراف دولي (وهذا ما ورد بالضبط في خطاب السادات الاخير امام مجلس الشعب المصري في مشروع السلام الذي طرحه) وبالتالي ان وجهة نظر اسرائيل انتصرت .. ولكن بعد حرب دامت ـ وربما ستستمر ـ ١٧ يوما من القتال الضاري ، بدلا من الاسبوع في الماحثات الدبلوماسية التي درجت عليها الانظمة البورجوازية والانظمة الرجعية منذ وقف حرب الاستزاف والقبول بمشروع روجرز ابتداء من شهر تموز ١٩٧٠ . والسؤال هنا ، لماذا هذه الحرب اذن ما دام ان الهدف هو القبول بالشروط الامريكيه ـ الاسرائيلية لحل مشكلة « النزاع في الشرق الاوسط » على حد تعبير الصحف الاجنبية والدبلوماسية العالمية ؟!.

ان هذا السؤال ومجموعة اسئلة كثيرة تداولها الجماهير اللبنانية في كل مكان ، في الاحياء ، في القرى ، في الشوارع ، في المصانع والمعامل وفي الشركات وكل مكان .

ان هذه التساؤلات طرحها الجماهير اللبنانية بكافة فطاعاتها الاساسية وفئاتها الاجتماعية ، معللة رفضها لقرار مجلس الامن وكل قرار ممكن ان يصدر في المستقبل ، ومؤكده عزمها على مواصلة القتال والكفاح المسلح والحرب الطويله الامد، مهما كانت التضحيات والخسائر ومهما كانت النتائج الاسية والمؤقته للانتصارات او الهزائم العسكريه في المعركة . طالما ان الامة العربية تحقق يوما فيوما سلسلة من الانتصارات السياسية ان على صعيد المنطقة او على صعيد الدول الصديقه او على صعيد حركات التحرر الوطني والاحزاب الاشتراكية في العالم .

ان جواب الجماهير اللبنانيه، كان وسيكون دائما ، على قرار مجلس الامن والقبول بوقف اطلاق النار، هو الذهول والحزن ثم السخط والرفض ثم التصميم على مقاتله العدو الصهيوني والامبريالي والرجعي العربي والمواصلة على شن حرب الشعب الطويلة الامد .

ان الطبقة الحاكمة في لبنان تخاف الجماهير اكثر من خوفها من اسرائيل هذا هو التفسير الوحيد لموقف السلطة المتخاذل في هذه الايام المصيرية الحاسمة في تاريخنا العربي . ان السلطة تخاف الجماهير لان نهوضها الثوري يشكل خطرا مباشرا على مصالح الطبقة الحاكمة ، على مصالح البورجوازية المصرفية ـ التجارية التابعة للامبريالية وعلى اداة ديكتاتوريتها المتمثلة في الاقطاع السياسي .

والسلطة « لا تخاف » اسرائيل طالما اسرائيل لا تزاحم امتداد مصالح البورجوازية المصرفية ـ التجارية في الوطن العربي وطالما مقاطعة اسرائيل الاقتصادية والتجارية من قبل الدول العربية تستفيد منها مباشرة وبشكل رئيسي : البورجوازية اللبنانية .

ان الطبقة الحاكمة قائمة مصالحها « العربية » على التوازن الذي تقيمه بين تبعيتها للامبريالية و « صداقتها » للبلدان العربية ، وعلى التوازن الذي تقيمه بين عدائها الشرس لحركة الكفاح المسلح الفلسطيني والحركة الوطنية الديمقراطية اللبنانية وجبنها وعهدها المكشوف امام العدو الصهيوني . وايضا في التوازن الذي تقيمه بين اللاحرب واللاسلم وبين الانظمة العربية الوطنية والانظمة الرجعية ، واخيرا على الصعيد الداخلي ، التوازن الذي تقيمه بين « ديمقراطيتها » البورجوازية المحدوده وديكتاتوريتها الطبقية الواسعه والشاملة ضد اكثر الفئات الاجتماعية اتساعا ..

هذه هي حقيقة « الحرب اللبنانية » و « النموذج اللبناني » الذي يطيل له اليمين الظلامي الانعزالي وزمر . وهذه هي حقيقة « الجبهة الداخلية » و « الوحدة الوطنية » التي تدعي السلطة انها تعمل على المحافظة عليها ، وتستمد تدفع الملايين لقمع اي اخلال بهذا « التوازن » ولا تدفع قرشا واحدا كمساهمه شكلية للمعركة ضد اسرائيل.

هذه هي الحلقة القوية للنظام اللبناني في المحافظة على وجوده واستمراره ، وايضا وفي الوقت نفسه هذه هي الحلقة الضعيفة في تركيبة النظام اللبناني .

وحلقة الضعف هذه ، تزداد ضعفا ، بزيادة نضالات الجماهير اللبنانية ضد الطبقة البورجوازية الحاكمة وزيادة تكامل التلاحم المصري بين الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية ، ودفع لبنان اكثر فاكثر لاحتلال موقع نضالي متقدم في صفوف حركة التحرر الوطني العربية ، وذلك بانهاء السلطة الوطنية الديمقراطية على انقاض سلطة التخاذل والقمع ■■